

Distr.: General  
21 September 2020  
Arabic  
Original: English/French



## رسالة مؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة نياتشنكووث رامبانغ تاي، مديرة الشؤون الجنسانية والعدالة الاجتماعية، "بعثة تقديم المساعدة لأفريقيا"، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو إستونيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (باسمها وبالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - تونس وجنوب أفريقيا والنيجر)، والصين، وفرنسا، وفيت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان"، المعقودة يوم الأربعاء، 16 أيلول/سبتمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدو أباري

رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ديفيد شيرر

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. سأبدأ بعرض آخر المستجدات بشأن الأوضاع السياسية والأمنية، ثم أتناول التغييرات التي طرأت على عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان استجابة لتطور الحالة في البلد.

إن أهم شيء الآن هو إحراز تقدم في عملية السلام. وعلى الجانب الإيجابي، تواصل الحكومة الانتقالية عملها وتمضي الأنشطة قدماً بشكل جيد ضمن مجموعات الوزارات التي يرأسها نواب الرئيس الخمسة. وقد أدى تعيين حكام الولايات إلى تخفيف حدة التوترات في المناطق، باستثناء ولاية أعالي النيل المضطربة تاريخياً، حيث لا يزال الموقف متأزماً في ظل عدم رغبة الحكومة في تعيين المرشح المفضل للمعارضة، الجنرال جونسون أولوني. وتم الاتفاق مؤخراً على شاغلي المناصب الوزارية في الولايات، ولكن تعيين مفوضي المقاطعات - وهم المستوى التالي للحكام في السلم الإداري - تأخر بسبب الخلافات بشأن عدد المقاطعات.

ولكن في مجالات أخرى، فإن التقدم بطيء بشكل مؤلم. فاجتماعات مجلس الوزراء تُعقد بشكل غير منتظم ويرغب مواطنو جنوب السودان في أن يروا الرئيس ونواب الرئيس يجتمعون ويعملون بشكل جماعي. ولم يحدث تقريباً أي تحرك في المجال الحاسم المتمثل في إصلاح قطاع الأمن. ولم يتخرج أفراد القوة الذين تم جمعهم للتدريب بعد، أما الباقون فيغادرون المعسكرات بسبب نقص المواد الغذائية وغيرها. ورغم النداء الصادر عن رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) في تموز/يوليه، لم يعاد حتى الآن تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، وبالتالي لم يتم سن القوانين الجديدة الضرورية وتأخر إحراز تقدم بشأن الدستور.

وأدى مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى إبطاء تنفيذ اتفاق السلام المنشط في جنوب السودان لعام 2018، بما في ذلك الوفاء بالنقاط المرجعية الرئيسية، ولكن الجائحة لا تتحمل اللوم بالكامل. إننا نشهد عودة إلى نهج العمل كالمعتاد، حيث يمضي التقدم بشأن اتفاق السلام ببطء شديد. وتهدد التأخيرات المستمرة بتأخير إجراء الانتخابات كثيراً عن الجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاق. وسيزيد ذلك من خيبة الأمل المتنامية بين المجتمعات المحلية بشأن ما إذا كانت الإرادة السياسية موجودة لمنح مواطني جنوب السودان الفرصة لاختيار قادتهم. ومن واقع تجربتنا، فإنه من دون ضغوط دولية كبيرة، فإن الإرادة السياسية ستتضاءل. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى الزخم، لا سيما للحفاظ على الثقة بين الموقعين.

كما يواجه جنوب السودان ضغوطاً أخرى. ويؤدي انخفاض أسعار النفط وانعدام المساءلة المالية والتأخير في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وتضاعف سعر الصرف غير الرسمي تقريباً منذ آذار/مارس إلى زيادة الضغط على الحكومة وعلى الأسر التي تكافح من أجل البقاء. ومع تزايد هطول الأمطار وارتفاع منسوب مياه نهر النيل إلى أعلى مستوياتها منذ 60 عاماً، دمرت الفيضانات المنطقة الوسطى من البلد حيث تضرر 500 000 شخص، لا سيما في ولايتي البحيرات وجونقلي. ويعمل العاملون في المجال الإنساني بجد هائل لمساعدة الناس الذين يعيشون بلا مأوى وبلا طعام أو مياه أو مرافق صحية في منتصف

موسم الأمطار. ولكن هذا العمل الإنساني لم يأت دون تكلفة. فخلال هذا العام، فقد سبعة من عمال الإغاثة حياتهم بشكل مأساوي، وتم إجلاء 144 آخرين بسبب العنف على الصعيد دون الوطني.

وقد تصاعد هذا النزاع نتيجة للانقسامات بين الجماعات وداخلها. والفرق في هذا العام هو أن الجهات الفاعلة السياسية الخارجية توجج هذه النزاعات المحلية بالمشورة العسكرية والأسلحة الثقيلة. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه، وثقت البعثة 575 حادثة من حوادث النزاع على المستوى دون الوطني - أي بزيادة قدرها 300 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وفي جونقلي وحدها، قُتل 600 شخص خلال ستة أشهر، فيما اختُطف النساء والأطفال وفر الآلاف من منازلهم التي جرى نهبها وإحراقها. وكان أبناء قبائل النوير والمورلي والدينكا جميعهم ضحايا. ولكن المجموعات الثلاث جميعها مذنبه أيضاً بارتكاب جرائم ضد غيرها من القبائل.

وبينما هدأت الحالة الآن، فإن التوترات لا تزال مرتفعة ويجب بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون تجدد النزاعات. وقد عينت الحكومة لجنة ريفية المستوى بشأن جونقلي. وفي الأسبوع الماضي، نظمت البعثة أيضاً اجتماعاً مع كبار القادة لرسم طريق للمضي قدماً. وقد أتلج صدورنا استعداد القادة للعمل مع جميع المشاركين، مما يدل على أنهم يدركون تكلفة العودة إلى الحرب. وستقدم البعثة الدعم السياسي واللوجستي لبناء السلام في جونقلي، بما في ذلك من خلال نشر حفظة سلام لرصد المناطق العازلة وزيادة قدرات الشرطة والمساعدة في تطوير الهياكل الأساسية.

وفي ولاية وسط الاستوائية، شنت "جبهة الخلاص الوطني" سلسلة من الهجمات ذات الدوافع السياسية. وعلى الرغم من الادعاءات بأن أعمالها دفاعية، فإن المدنيين والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية هم من بين ضحايا كمان تلك الجماعة. كما أن رد قوات الأمن الحكومية القاسي قد أثر سلباً. وجميع الأطراف موقعة على وقف إطلاق النار. وينبغي لها احترام هذا الالتزام والتوقف عن القتال والانسحاب. واستجابة للنداءات المحلية من أجل المساعدة، نشرت البعثة حفظة سلام في المنطقة، ولكن قوات الحكومة منعت انتشار قواتنا على الرغم من الاتفاقات السابقة بشأن ذلك الانتشار.

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، تدهورت بشكل خطير الآليات المعتادة التي تتسوق البعثة من خلالها تحركاتها. ويمكن إلقاء اللوم جزئياً على كوفيد-19، ولكن نفوذ المتشدد في قوات الأمن يمثل العقبة الرئيسية. ونواصل التعاون مع قوات الأمن، ولكننا نؤكد على الحكومة أن القيود التي تفرضها على قدرتنا على الاضطلاع بولايتنا غير مقبولة. ولتجنب أي مواجهة في المستقبل، من المهم للغاية حل هذه المسألة.

وقد خفت حدة العنف السياسي لحد كبير مقارنة بالماضي على الرغم من التأخيرات في إبرام اتفاق السلام. فوقف إطلاق النار لا يزال قائماً وتؤدي الحكومة الانتقالية الموحدة عملها. وتدرس البعثة هذه الحالة الأخذة في التطور وتدرس كيف يمكنها تحسين دعمها للسلام وحمايتها للمدنيين.

وينبثق أحد مجالات التغيير عن تقرير العام الماضي المقدم إلى المجلس بشأن مستقبل مواقع حماية المدنيين (S/2019/741). وكما أشار التقرير، لم تعد التهديدات الخارجية التي أدت إلى إنشاء مواقع لحماية المدنيين قائمة اليوم. وعلى سبيل المثال، أصبح موقع حماية المدنيين في جوبا أشبه ما يكون بضاحية تقع خارج المدينة. ويتنقل السكان جيئةً وذهاباً يومياً للالتحاق بالمدارس والجامعات والتسوق والذهاب إلى العمل. ولذلك، وبالتشاور مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمانحين والنازحين أنفسهم،

سحبنا تدريجياً القوات والشرطة من المهام الثابتة في موقعي حماية المدنيين في بور وواو. ومن المرجح أيضاً أن يحدث ذلك في المواقع الثلاثة المتبقية.

ويتصاعد العنف على الصعيد دون الوطني في المناطق النائية، وليس بالقرب من مواقع حماية المدنيين. ولذلك، يتعين علينا أن ننشر قواتنا لتوفير الحماية حيثما تمس الحاجة إليها. وعلى سبيل المثال، سمح لنا إغفاء القوات من حماية المواقع المدنية في واو وبور بإعادة نشر قواتنا في المناطق الساخنة مثل تونج وجونقلي، حيث يتعرض الناس لخطر مباشر. وبعد الانسحاب التدريجي لحفظة السلام، سستم إعادة تصميم حماية المواقع المدنية، وستكون السيطرة السيادية لحكومة جنوب السودان، وليس الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أتكلم بوضوح. لن يُطرد أحد أو يُطلب منه المغادرة عندما يحدث ذلك الانتقال. وستستمر الخدمات الإنسانية. وستكون شرطة جنوب السودان مسؤولة عن النظام العام. وتعمل شرطة الأمم المتحدة بشكل وثيق معها لبناء القدرات، وتشارك معها في بعض المناطق في نفس المواقع.

ويجب أن تقع المسؤولية على عاتق الحكومة لمساعدة مواطنيها على العودة إلى ديارهم أو العثور على أراضٍ أخرى للاستقرار فيها. وتتحمل الحكومة أيضاً المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطني البلد واحترام حقوق المشردين.

وبالطبع، تحتفظ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بولايتها الواضحة المتمثلة في حماية المدنيين وستتدخل إذا لزم الأمر. ومع حاجتنا للتصدي لحوادث اندلاع القتال المنعزلة في جميع أنحاء البلد، تحتاج قواتنا إلى أن تكون قوية وسريعة واستباقية. ولهذا، فإننا نبحث عن طرق مبتكرة لنشر قواتنا للتغلب على البيئة الصعبة، مثل الدوريات النهرية والنقل الجوي السريع والمركبات المناسبة للتضاريس كافة.

وهذا لا يعني المزيد من الموارد. في الواقع، مع عدم تخصيص أعداد كبيرة من حفظة السلام لحماية المواقع المدنية، يمكننا أن نكون أكثر فعالية بأعداد أقل. والأمر يتعلق بالعمل بشكل أكثر ذكاءً مع الاستعانة بالمزيج الصحيح من القوات واللوجستيات المناسبة.

إن أسس التغيير جارية، بما في ذلك إعادة تشكيل عناصرنا العسكرية وعناصر الشرطة والعناصر المدنية. ولهذا السبب، فإننا نرحب بالاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي طلبه مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فهي فرصة لنا لاستعراض ولايتنا وتنفيذ طرق أفضل لتلبية مطالب جنوب السودان في المستقبل بمزيد من الفعالية والكفاءة.

وبغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، وبغض النظر عن هم، يأمل مواطنو جنوب السودان جميعاً في تحقيق السلام والازدهار. ومهمتنا هي عمل كل ما في وسعنا لجعل هذا الحلم حقيقة واقعة.

## بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكونك

أود أن أستكمل الإحاطة التي قدمها ديفيد شيرر اليوم بالتركيز على ثلاثة مجالات رئيسية: أولاً، الحالة الإنسانية والتوقعات في الأشهر المقبلة؛ ثانياً، حماية المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة؛ وثالثاً، الدعم الذي تحتاجه الوكالات الإنسانية لضمان استمرار عملها.

على الرغم من بعض التطورات المشجعة منذ توقيع الاتفاق المعاد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في شهر أيلول/سبتمبر 2018 وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المفعلة هذا العام، فإن الاحتياجات الإنسانية، الكبيرة بالفعل بعد سنوات من النزاع، تتزايد الآن مرة أخرى بسبب المزيد من أعمال العنف والفيضانات ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي يسبب العديد من العواقب الصحية والأوسع نطاقاً، بما في ذلك زيادة انعدام الأمن الغذائي.

وقد واجه ما يناهز 6 مليون ونصف المليون شخص - أكثر من نصف السكان - قبل بضعة أشهر انعدام الأمن الغذائي الشديد في ذروة موسم الجوع السنوي. وقد فاقم كوفيد-19 الوضع. وقد بات مليون و 600 ألف شخص آخر من الضعفاء، لا سيما في المناطق الحضرية، على حافة هاوية انعدام الأمن الغذائي.

وبشكل عام، يحتاج 7 ملايين و 500 ألف شخص الآن إلى المساعدة الإنسانية، مما يجعلنا نقرب من المستويات المسجلة خلال عام 2017، عندما حذرنا من المجاعة. ومن المتوقع أن يعاني 1,3 مليون طفل دون سن الخامسة من العمر من سوء التغذية. وهذا هو أعلى مستوى في أربع سنوات. وبعبارة أخرى، سيكون حوالي 10 في المائة من إجمالي سكان جنوب السودان أطفالاً يعانون من سوء التغذية لم يبلغوا بعد سن الخامسة.

وقد بدأ خطر المجاعة في الظهور من جديد في المناطق التي تعاني من العنف على المستوى المحلي. وأفيد عن ظروف شبيهة بالمجاعة - المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية، في اللغة الاصطلاحية - في منطقة جونقلي وإدارية البيبور الكبرى. وقد أدى العنف في تلك المناطق إلى تدمير سبل العيش، وأجبر الناس على الفرار من ديارهم، وأدى إلى انخفاض إنتاج الأغذية.

وقالت امرأة من بيبور تبلغ من العمر 19 عاماً لأحد موظفي الأمم المتحدة مؤخراً:

”لقد كنا نعيش حياة بائسة. وقد بدأ كل هذا في شباط/فبراير، ولم نكن نتوقع أن تستمر هذه الحالة لفترة طويلة. ركضت إلى الأدغال مع ابنتي البالغة من العمر ثلاثة أشهر. فقد كانت مريضة وتوفيت في شهر تموز/يوليه. واليوم هي المرة الأولى التي أتيح لي فيها الدخول إلى مرفق للرعاية الصحية منذ شهر شباط/فبراير“.

إن اقتصاد جنوب السودان في حالة انكماش، متأثراً بانخفاض أسعار النفط العالمية والركود العالمي الأوسع نطاقاً. ولا تملك الحكومة سوى القليل من المال للاستجابة للأثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الجائحة. وقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً حاداً. فعلى سبيل المثال، زاد

سعر دقيق الذرة، الذي يعتمد عليه كثير من الناس، بنسبة 50 في المائة بين شهري آذار/مارس وتموز/يوليه.

كما أن كوفيد-19 يزيد الضغط على النظام الصحي الهش بالفعل. وقد دمرت سنوات من النزاع الخدمات الأساسية، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية. ولدى جنوب السودان أحد أعلى معدلات وفيات للأطفال دون سن الخامسة في العالم. ويُعزى نحو 75 في المائة من جميع وفيات الأطفال في جنوب السودان إلى أمراض يمكن الوقاية منها، مثل الإسهال والملاريا والالتهاب الرئوي، حيث يموت الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بينما يعيش أولئك الذين يحصلون على تغذية أفضل.

وقرر مجلس الوزراء أن المدارس، التي أغلقت منذ آذار/مارس، يمكن أن يعاد فتحها، ولكن مليونين و 200 ألف طفل كانوا لا يذهبون إلى المدارس قبل جائحة كوفيد-19.

وقد أدى عامان متتاليان من الفيضانات الشديدة إلى تقادم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والتشريد. وفي العام الماضي، تضرر ما يقرب من مليون شخص. وقد بدأت الفيضانات في وقت سابق من هذا العام، وقد تأثر بها حتى الآن أكثر من 500 ألف شخص. ونخشى أن يكون الأسوأ لم يأت بعد، حيث أن ذروة موسم الفيضانات عادة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر.

وما برح وصول المساعدات الإنسانية في جنوب السودان يشكل تحدياً منذ سنوات، ولكن هذه الجائحة، إلى جانب تزايد العنف في بعض المناطق، قد فاقمت تحديات الوصول التي كانت قائمة من قبل. وقدرة الوكالات الإنسانية على الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة محدودة الآن في بعض المناطق. وفرضت السلطات مجموعة من القيود في وقت مبكر من انتشار الجائحة، بما في ذلك على الوكالات الإنسانية. وتجرى معالجتها من خلال المفاوضات الجارية، وقد رفعت مؤخرًا القيود المفروضة على سفر العاملين في المجال الإنساني.

غير أن هناك تحديات أخرى لا تزال تحد من الوجود الميداني في بعض المناطق المتضررة من النزاع، مثل جونقلي. وتبحث الوكالات الإنسانية في كيفية إنشاء مراكز صغيرة للعمل الإنساني في المناطق النائية لتمكين العاملين في مجال الإغاثة من الانتشار بسرعة أكبر. ويجري أيضاً تكوين المخزونات قبل موسم الأمطار، حيث سيتهور حال سبل النقل، وتجرى عمليات توزيع أكبر للحصص.

كما يساورني القلق بشأن سلامة المدنيين وعمال الإغاثة. وقد أدى العنف الذي حدث هذا العام إلى مقتل مئات الأشخاص وتشريد 157 000 آخرين واختطاف أعداد كبيرة من النساء والأطفال.

وعلى الرغم من أن اتفاق السلام في عام 2018 سمح بتوسيع نطاق التغطية الإنسانية ويمكن ما يناهز 1,1 مليون نازح من العودة، إلا أنه لا يزال ما يناهز 1,6 مليون مشرد داخلي. ولمعالجة ذلك، فإن المطلوب هو تحقيق السلام المستدام، وتخصيص الأراضي، ووجود الخدمات الأساسية في مناطق العودة أو حيث يختار الناس الاستقرار، بما في ذلك في المناطق الحضرية.

ولا يزال 2,2 مليون مواطن من جنوب السودان لاجئين في البلدان المجاورة، لا سيما في إثيوبيا والسودان وأوغندا، حيث كرم المجتمعات المضيفة تحت ضغط ويتعرض للاختبار بسبب التمويل المحدود للاستجابة للاجئين.

ولا يزال العنف يؤثر سلبيًا على النساء والفتيات اللاتي يواجهن مستويات خطيرة من العنف الجنسي والجنساني. ووقعت معظم الحوادث بين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه من هذا العام خلال موجات من العنف المحلي، مع عدم تمكن الناجون من الحصول على المساعدة الطبية أو النفسية الاجتماعية في الوقت المناسب.

فلا يزال جنوب السودان أيضاً واحداً من أخطر الأماكن في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. وقد قُتل ما لا يقل عن 122 من عمال الإغاثة منذ عام 2013. وفي حين شهدنا تحسناً في بيئة العمليات في عام 2019، إلا أنها تشهد تدهوراً الآن مرة أخرى نتيجة لتزايد أعمال العنف.

فقد قُتل سبعة من عمال الإغاثة في هذا العام. وتعين إجلاء 144 آخرين ونقلهم نتيجة للمخاطر على أمنهم. ونُهبَت إمدادات المعونة في 17 مناسبة على الأقل، وأجبر عدد من المراكز الصحية على تعليق أنشطتها، ما عرقل الخدمات المنقذة للحياة.

وعلى الرغم من بيئة العمل التي تتسم بالصعوبة الشديدة، فإن الاستجابة الإنسانية في جنوب السودان تمنع ملايين الناس من الانزلاق إلى المجاعة. ويواصل العاملون في المجال الإنساني تقديم المساعدات والمساعدة في إنقاذ الأرواح، على الرغم من كوفيد-19. فقد ساعدت وكالات الإغاثة أكثر من 5 ملايين شخص في جميع أنحاء جنوب السودان في عام 2020.

غير أن هناك حاجة إلى استمرار التمويل لدعم الخدمات الصحية وغيرها من البرامج المنقذة للحياة. وما زالت تتزايد الاحتياجات إلى التمويل نتيجة للقتال والفيضانات وكوفيد-19. وقد أصبحت خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان الآن أكبر من أي وقت مضى، حيث بلغت 1.9 بليون دولار، مول حوالى ثلثها حتى الآن.

وأود أن أختتم بياني بطلب دعم مجلس الأمن في ثلاثة مجالات.

أولاً، ينبغي للمجلس أن يواصل دعمه للجهود الرامية إلى إيجاد حلول سياسية لإنهاء العنف. فجنوب السودان يحتاج إلى بيئة سياسية وأمنية مستقرة للتعافي من آثار النزاعات التي طال أمدها. وستستمر الحاجة الإنسانية ما دام النزاع والتخلف مستمرين. ثانياً، ينبغي للمجلس أن يستخدم نفوذه لضمان تيسير عمليات الإغاثة الإنسانية وحماية العاملين في مجال تقديم المعونة. ثالثاً، أدعو المجلس إلى توفير موارد إضافية لخطة الاستجابة الإنسانية.

## المرفق الثالث

## بيان مديرة الشؤون الجنسانية والعدالة الاجتماعية، بعثة تقديم المساعدة لأفريقيا، نياتشكوث رامبانغ تاي

اسمي نياتشكوث رامبانغ تاي. ويشرفني أن أجلس اليوم أمام مجلس الأمن بوصفي ناشطة نسوية وناشطة في مجال السلام. أعمل في بعثة تقديم المساعدة لأفريقيا، وهي منظمة دينية تنهض بالسلام والعدالة الانتقالية والمساواة بين الجنسين وسبل العيش المستدامة.

وقد نزع والداي، مثل العديد من السودانيين الجنوبيين، خلال الحرب مع السودان. وعدنا إلى الوطن عندما حصل جنوب السودان على استقلاله في عام 2011 غير مدركين أن نزاعا عنيفا سيندلع مرة أخرى بعد عامين. وبين الرصاص والدمار، تزوجت وأنجبت طفلين. إنني لا أريد لطفلي أن يواجه نفس انعدام الأمن الذي واجهته أنا ووالداي قبلي. فقد حرمتنا من السلام الحقيقي لأكثر من ثلاثة أجيال الآن.

أشكر مجلس الأمن على دعمه تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وستركز ملاحظاتي في هذه الذكرى الثانية للاتفاق على معالجة ما يدور من نزاعات قبلية وضمن مشاركة المرأة مشاركة هادفة في الحكم وبناء السلام.

فللأسف، ازداد النزاع القبلي والقتال بين الأطراف السياسية الفاعلة، لا سيما خلال الأشهر الستة الماضية في ولايات جونقلي والبحيرات والوحدة وغرب بحر الغزال ووسط الاستوائية وواراب، فضلا عن إدارية البيبور الكبرى - أي في معظم أنحاء البلد. وقد حدثت هذه الزيادة في القتال على الرغم من نداء الأمين العام إلى وقف إطلاق النار وما أعقبه من اتخاذ مجلس الأمن القرار 2532 (2020). وفي الوقت نفسه، أدت الفيضانات والجراد وجائحة فيروس كورونا إلى إجهاد الموارد وإمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية. وقد قُتل مئات الأشخاص، وبتزايد استهداف النساء والفتيات بالعنف الجنسي.

وأدى العنف السياسي إلى انتشار الفقر والجوع وفقدان سبل العيش. وأسهم ذلك، إلى جانب توافر الأسلحة بين المدنيين، في زيادة النزاع القبلي. ويرى أفراد القبائل الآن فرصة لسرقة الماشية حتى يتمكنوا من سداد مهر العروسات وإطعام أسرهم واكتساب مركز في القبيلة. كما عززت سنوات من النزاع القبلي التي تدفع الناس إلى القتل بسهولة. ويجعل غياب المساواة القبائل تأخذ العدالة في أيديها وتساهم في هجمات انتقامية في دورات عنف.

إن منظمات حقوق الإنسان والسلام المحلية، بما في ذلك الجماعات النسائية بصفة خاصة، تضطلع بدور حيوي في منع نشوب النزاعات القبلية وإدارتها. وقد أشرفت منظمتي، على مدى السنوات السبع الماضية، على مجموعة من مبادرات السلام لحل النزاعات بين القبائل المتجاورة في ولايتي البحيرات والوحدة. وقمنا بتيسير عقد مؤتمرات سلام متعددة، أسفرت عن إنشاء شبكة من لجان السلام المحلية التي ترصد أعمال العنف المحتملة وتقوم بدور الوسيط.

وقد رأيت، من خلال تجاربي في التعامل مع المجتمعات التي تشهد نزاعات، أن المجتمعات التي يتم تمكينها تستطيع بناء السلام من القاعدة إلى القمة. إن الناس يقولون في كثير من الأحيان أن مواطني جنوب السودان لا يملكون القدرة على إحداث التغيير، غير أنني ومواطنو بلدي نعرف إمكانات المنظمات الوطنية في إنهاء النزاعات. وكما قالت أختي، أنجلينا نياجوما، في إحاطتها إلى المجلس في آذار/مارس

2019، "نحن نفهم التعقيدات التي تقض مضاجع مجتمعاتنا، ... لأننا نعيش هناك" (S/PV.8480، صفحة 8).

إنني أطلب من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة الممثلة هنا اليوم أن تقدم على وجه السرعة المزيد من التمويل للمنظمات المحلية، ولا سيما منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، لمواصلة مبادرات بناء السلام المحلية الهامة. وينبغي لذلك التمويل أن يكون طويل الأجل ومرنا لتمكيننا من الاستجابة للديناميات المتغيرة والحفاظ على أي تقدم.

وثمة طريقة أخرى للمساعدة في التصدي لدورة العنف، وهي ضمان جعل العدالة الانتقالية أولوية. فلا يمكننا أن نتوقع من المواطنين الذين قُتل ذوهم أن يسامحوا وأن يمضوا قدما من دون مؤاسة ومحاسبة. فهذا أمر غير واقعي ولن يؤدي إلا إلى تشجيع النزاع. إننا بحاجة، بدلا من ذلك، إلى آليات العدالة الانتقالية الثلاث المنصوص عليها في الفصل الخامس من الاتفاق المنشط، لا سيما المحكمة المختلطة لجنوب السودان. وأردد ما قالت أخواتي اللاتي قدمن إحاطات إلى المجلس في الماضي لحنه على العمل بشكل وثيق مع الحكومة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل التنفيذ الكامل لجميع أحكام اتفاق السلام، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالعدالة الانتقالية.

ونظرا لاستمرار النزاع وانعدام العدالة، أود أن أؤكد على أهمية دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في كفالة حماية قوية للمدنيين. إن الانسحاب من مواقع حماية المدنيين يبدو متناقضا مع ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ففي بور، تم الانسحاب من دون إشعار أو إعداد مناسبين، ما ترك الأسر تشعر بأنها عرضة للهجمات. ويخشى النازحون في مواقع حماية المدنيين في واو وبانتيو وجوبا من أنهم أيضا سيتم التخلي عنهم ويتساءلون؛ كيف تُضمن سلامتهم. وشدد سيمون، أحد النازحين في جوبا، على أن عواقب سحب حماية حفظة السلام ستكون وخيمة. وقال إنه سيكون من الأفضل للأمم المتحدة أن تنتظر أولا في العودة الآمنة.

فلا يزال خطر العنف حقيقيا بالنسبة للمقيمين في مواقع حماية المدنيين. وأود أن أذكر أعضاء المجلس بأن الأسلحة متاحة على نطاق واسع وأن الهجمات فيما بين القبائل مستمرة. وتنفيذ اتفاق السلام يمضي ببطيء. والبرلمان لم يكتمل بعد، ولم تكتمل بعد الترتيبات الأمنية.

إنني أحث المجلس على مساءلة البعثة عن ولايتها بحماية المدنيين. فينبغي للبعثة أن تتشاور مع القبائل في مجال حماية المواقع المدنية وأن تبلغها بالمواعيد المحددة والترتيبات البديلة لأنها وأن تشارك المنظمات المحلية في كفالة أن تكون أي جهود للعودة أو النقل أو الإدماج آمنة وكريمة وطوعية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف الجنسي من أجل تحقيق سلام مستدام في جنوب السودان. والنساء يرفعن أصواتهن لتحقيق ذلك. لقد تبادلنا العديد من الشباب والفتيات مؤخرا تجاربهن مع العنف الجنساني على وسائل التواصل الاجتماعي تحت الهاشتاغ #SouthSudaneseSurvivor. فقد أسكتت الضحايا لفترة أطول من اللازم، مع تمكن الجناة من استهداف النساء والفتيات بشعور بالإفلات من العقاب. إنني أحيي شجاعتهم في لفت الانتباه إلى هذه الانتهاكات.

كما تقوم النساء بحملات من أجل مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع مستويات صنع القرار في جنوب السودان. وأنا وغيري من القيادات النسائية نتحدى المعايير الجنسانية لإقناع جميع السودانيين الجنوبيين بشكل جماعي بأن النساء يولدن ليقدن. وللأسف، لا تزال الأطراف في اتفاق السلام

تكرم المرأة من ما تستحقه من حيز ومنابر . فينبغي أن تشكل المرأة 35 في المائة من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. غير أن النساء لا يشغلن اليوم سوى 26 في المائة فقط من الحقائق الوزارية و 10 في المائة من حقائق نواب الوزراء وولاية ولاية واحدة من أصل 10.

وهذا أمر غير مقبول وانتهاك للاتفاق المنشط. نريد جنوب السودان الذي تُقدر فيه آراء النساء والفتيات وشواغلهم ويحترم فيه حقهن في المشاركة في الحوكمة. وأحث المجلس على مواصلة المطالبة بتخصيص حصة 35 في المائة لمشاركة المرأة في جميع المؤسسات الحكومية في جنوب السودان.

وأخيراً، أود أن أشكر الأخوات العشر الشجاعات من جنوب السودان اللواتي جنن قبلي إلى مجلس الأمن لموافاته بمعلومات على مدى السنوات الست الماضية. وللأسف، فإن العديد من توصياتهن لم تُعالج بعد، ولذلك، أحث المجلس أيضاً في ختام كلمتي على إعادة النظر في بياناتهن وضمن التنفيذ في الميدان.

## بيان نائبة الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليبرغ

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام شيرر ووكيل الأمين العام لوكوك والسيدة تاي على إحاطاتهم الثاقبة.

وسأتناول ثلاث مسائل: أولاً، تدهور الحالة الأمنية؛ ثانياً، مشكلة الإفلات من العقاب والحاجة إلى العدالة الانتقالية؛ وثالثاً، حماية مواقع المدنيين.

في جلستنا الأخيرة في حزيران/يونيه، أعرب الممثل الخاص للأمين العام شيرر عن جزعه إزاء الزيادة العامة في العنف. وأضاف أنه "لم يعد من الممكن حصر تصنيف العنف بوصفه عنفاً قُبلياً" (S/2020/582، صفحة 3). وكما سمعنا للتو من الممثل الخاص للأمين العام، من الواضح أن هذا الاتجاه مستمر في أجزاء كبيرة من البلد.

وتشعر بلجيكا بقلق عميق إزاء هذا العنف، وتشعر بالجزع إزاء ما يتخذ من أبعاد سياسية وعرقية. ونحث الحكومة على تكثيف جهودها من أجل الحوار، ونطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن تدعم المبادرات التي يمكن أن تخفض التوترات. ونشجع البعثة على مواصلة حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال إنشاء قواعد مؤقتة للعمليات.

وفي كثير من الأحيان، نتلقى التقارير عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وانتشار العنف الجنسي، والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وغير ذلك من الفظائع في جنوب السودان. وينبغي أن يكون شاغلنا الجماعي الأول هو تهيئة الظروف لمنع هذه الجرائم. بيد أن استمرار الفشل في التصدي للانتهاكات والتجاوزات - الماضية والجارية - والافتقار الشديد إلى الإرادة السياسية لمحاسبة الأفراد والجماعات، يديمان العنف.

وقد اتخذت بعض الخطوات الإيجابية. وفي الآونة الأخيرة، صدرت أحكام إدانة من المحكمة العسكرية المحلية في يي في حق عدد من الجنود، بما في ذلك بتهم الاغتصاب. وهذا أمر جدير بالثناء.

بيد أن انعدام المساءلة غالباً ما يظل، بصراحة تامة، صادماً. وهذا ما يوضحه تقرير الأمين العام (S/2020/890) بطريقة مؤلمة للغاية. وفي حزيران/يونيه، تمت ترقية كبار القادة العسكريين لجيش جنوب السودان، على الرغم من أن البعثة قد حددت أنهم متورطون في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. بل إن اثنين منهم مدرجان على قائمة جزاءات الأمم المتحدة. وفي يوليو/تموز، عُين شخصان على الأقل يُزعم تورطهما في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي، في مناصب من حكومات الولايات.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، لم ننس كلمات الممثل الخاص باتن في تموز/يوليه الماضي (S/2020/727):

"يجب أن نبقي هذه الجرائم ومركبيها في دائرة التمهيص الدولي. وكما تذكرنا المقولة القانونية المعروفة: يجب أن تأخذ العدالة مجراها وأن تكون مرئية وهي تأخذ مجراها. ويجب أن

يُنظر إلى الناجين في مجتمعاتهم على أنهم أصحاب حقوق سٌُحترم وتنفذ في نهاية المطاف.“  
(S/2020/727، صفحة 4)

وفي جنوب السودان، كما في أماكن أخرى، لا غنى عن العدالة الانتقالية لتحقيق السلام المستدام والمصالحة الوطنية والتعافي وسيادة القانون. وقد خُصص فصل كامل من اتفاق السلام لعام 2018 للعدالة الانتقالية. وينبغي تنفيذه على وجه الاستعجال، بما في ذلك من خلال إنشاء المحكمة المختلطة للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان. ونحث الحكومة على أن تولي الأولوية للعدالة في نهاية المطاف.

وكنقطة أخيرة، تحيط بلجيكا علما بإعلان البعثة عن إعادة تصميم مواقع حماية المدنيين تدريجيا في واو وبور. ومن الضروري أن تتم أي عودة للمشردين داخليا أو إعادة توطينهم على أساس آمن وطوعي وكريم.

ولا تزال حماية المدنيين في صلب ولاية البعثة، ولذلك ينبغي اتخاذ تدابير تخفيفية. وما لم يتحقق تقدم ملموس في إصلاح قطاع الأمن، هناك ما يبذر التصرف بحذر شديد عند تسليم مهام مراقبة الأمم المتحدة لحماية المواقع المدنية إلى جهات ذات سيادة. وفي جميع السيناريوهات، سيظل التنسيق الوثيق بين البعثة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية، أمرا حاسما. وهذا الأمر يزداد أهمية في ضوء المخاطر الإنسانية المتزايدة التي أشير إليها في المذكرة البيضاء الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 4 أيلول/سبتمبر.

ومن الواضح الآن أن التطورات الإيجابية التي حدثت في بداية هذا العام لم تؤد إلى تحسن مستدام في الحالة في جنوب السودان. وقد حان الوقت لكي تعود جميع الأطراف إلى روح الصلح وأن تؤكد من جديد التزامها باتفاق السلام. فشعب جنوب السودان يستحق السلام والاستقرار.

## بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل بالصينية]

أشكر الممثل الخاص للأمين العام شيرر ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما .

تتابع الصين عن كثب تطور الحالة في جنوب السودان. ويسبب تأثير وباء فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام على الصعيد العالمي، تدهورت الحالة الاقتصادية والإنسانية في جنوب السودان، ويواجه تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان العديد من التحديات. وأود أن أعتد هذه الفرصة للتأكيد على النقاط التالية.

أولاً، ترحب الصين بالتقدم الإيجابي الذي أحرزه جنوب السودان بشأن مسائل مثل تعيين حكام الولايات. ونشجع جميع الأطراف في جنوب السودان على أن تضع نصب أعينها المصالح العامة المتمثلة في الوحدة الوطنية والتنمية، وتواصل تعزيز الحوار والتشاور، وتتخذ خطوات لحل المسائل المعلقة في الاتفاق المنشط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم احتراماً كاملاً تولى حكومة جنوب السودان لزام الأمور، وأن يعزز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأن يدعمها في مواصلة جهود الوساطة التي يبذلونها.

ثانياً، إن السلام في جنوب السودان لم يتحقق بسهولة. وقد ظل وقف إطلاق النار المنصوص عليه في الاتفاق المنشط قائماً في الآونة الأخيرة. وتأمل الصين أن تعمل جميع الأطراف معاً للحفاظ على هذا الزخم الإيجابي. ويشير تقرير الأمين العام (S/2020/890) أيضاً إلى أنه لا تزال هناك نزاعات متفرقة بين القبائل قد تقوض التقدم المحرز في وقف إطلاق النار الحالي. وهذا يستحق اهتماماً كبيراً من جانب جميع الأطراف في جنوب السودان. وندعو جميع الأطراف في جنوب السودان إلى الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى هدنة إنسانية والحفاظ معاً على بيئة سلمية ومستقرة.

ثالثاً، إن الأساس الاقتصادي والنظام الصحي في جنوب السودان ضعيفان، والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي يتعرضان للضغط، ويواجه البلد حالياً صعوبات عملية ناجمة عن الوباء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة بنشاط إلى جنوب السودان، ولا سيما المساعدة المحددة الأهداف في القطاعين الاقتصادي والصحي، وزيادة الاستثمار في مجالات الزراعة والطاقة والبنية التحتية والرعاية الصحية، ومساعدة جنوب السودان على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد ساعدت الصين مؤخراً في بناء مركز لفحص مرض عنق الرحم في جنوب السودان وأرسلت فريقاً من الخبراء الطبيين إلى جنوب السودان للمساعدة في مكافحة هذا الوباء. وقد رحبت جميع القطاعات في جنوب السودان بهذه الخطوات.

رابعاً، تقدر الصين إسهامات الممثل الخاص شيرر وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. ومن الأهمية بمكان تحسين سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للبعثة. ونقدر التدابير المقابلة التي اتخذتها الأمانة العامة والبعثة لتحقيق ذلك الهدف. وتلاحظ الصين أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قد قامت بالكثير من العمل لحماية المدنيين. ولا بد من الإشارة إلى أن الحل الأساسي لحماية المدنيين سيرتهن في نهاية المطاف بإحراز التقدم في العملية السياسية وإعادة البناء الاقتصادي. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نهيئ بيئة سلمية ومستقرة تسمح للمشردين بالعودة إلى ديارهم

وإيجاد فرص عمل للسكان. وقد لاحظت الصين القيود التي تواجهها البعثة في تنفيذ ولايتها. ونأمل أن نرى تعزيز الاتصال بين حكومة جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونعتقد أن المسائل ذات الصلة يمكن حلها على النحو الصحيح.

وستواصل الصين دعم العملية السياسية في جنوب السودان والمساهمة في مكافحته لهذا الوباء وفي جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في جنوب السودان.

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]

أشكر الممثل الخاص للأمين العام شيرر والسيد لوكوك والسيدة رامبانغ تاي على إحاطاتهم.

يتطلع جنوب السودان إلى مستقبل أفضل ويشكل الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان خطوة أولى مهمة. ونرحب في هذا الصدد بتوصل الرئيس كير ونائب الرئيس مشار إلى اتفاق بشأن تقاسم مناصب حكام الولايات والدولة، الأمر الذي يضع حدا لمأزق مخصصات الدولة. غير أنه لا يمكن تجزئة هذه الترتيبات السياسية عن المسائل الأمنية. وبالرغم من استمرار وقف إطلاق النار لا تزال للعنف القبلي المتزايد عواقب مدمرة على المجتمعات المحلية ويشكل تهديدا للسلام.

وفي هذا الصدد، فإن من دواعي القلق الشديد أن النساء والأطفال ما زالوا يتضررون بصورة غير متناسبة من الآثار غير المباشرة للنزاع، ولا سيما في حالات العنف الجنسي المبلغ عنها في سياق العنف القبلي. ولذلك، نحث الأطراف على بذل مزيد من الجهد لكفالة إسكات المدافع وضمان المساءلة عن حوادث العنف الجنسي، بما في ذلك الامتثال للأحكام التي تحظر العنف الجنسي من جانب جميع الأطراف.

ونحث الحكومة على إنشاء محكمة مختصة بالجرائم الجنسية والجنسانية ومواصلة عمل المحاكم المختلطة والمتنقلة. ونرحب بمبادرة الرئيس للتصدي لتصاعد لعنف ببدء حوار مع المجتمعات المحلية المتضررة وتعيين لجنة رفيعة المستوى للتحقيق في هذه الحوادث وإشراك أصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية لاحتوائها.

ونشعر ضمن ملاحظة إيجابية أخرى بالارتياح للقرارات التي صدرت مؤخراً عن المحاكم والتي حكمت على أفراد من قوات الأمن بالسجن على ارتكاب الجرائم الخطيرة، بما فيها العنف الجنسي.

لقد أدت دورة العنف بين المجتمعات المحلية، إلى جانب خطر انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والفيضانات الموسمية إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان. ووفقا للتقارير فإن هناك ما يزيد على 6 ملايين شخص يعانون من الجوع بينما يعاني ملايين الأشخاص من شدة انعدام الأمن الغذائي.

ويساورنا القلق إزاء التصدي لجائحة كوفيد-19 نظرا للضغط المتزايد على المرافق الصحية بسبب الحالات المرضية الشائعة مثل الملاريا. ولذلك فإننا نقدر الدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والشركاء الإقليميون الذين يدعمون التصدي للتحديات التي يواجهها جنوب السودان خلال هذه الجائحة. وتدعو أيضا إلى احترام حق جميع الأشخاص في الرعاية الصحية وحصول المصابين على العلاج الطبي.

وفيما يتعلق بالجهود الإنسانية، فإننا ندين بشدة الهجوم على أحد العاملين في المجال الإنساني وقتله في سيارة إسعاف موسومة علاوة على قتل اثنين من عمال الإغاثة في بلدة باجوت. ونحث أطراف النزاع على إنهاء هذا العنف وإزالة القيود المفروضة على وصول المساعدة إلى البعثة والشركاء في مجال العمل الإنساني.

وبالرغم من أن الاتفاق المنشط يتطلب مشاركة 35 في المائة من النساء في جميع مؤسسات الحكم، لم تُعين سوى امرأة واحدة فقط في منصب الحاكم. وفي هذا الصدد، تؤيد الجمهورية الدومينيكية وزيرة خارجية جنوب السودان، بياتريس خميسة واني - نوح في حث المرأة على زيادة المشاركة في جميع مجالات الحكومة. وتحت الأُطراف على التقييد بالحصص الجنسانية.

وبالمثل، كان لمجلس الأمن - خلال المناقشة المفتوحة المعقودة في نيسان/أبريل برئاسة الجمهورية الدومينيكية بشأن التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (S/2020/346) - شرف الاستماع إلى غاتوال وهو شاب من بناء السلام في جنوب السودان وما زال يسهم في تحقيق مستقبل سلمي في بلده.

وكما نكر غاتوال المجلس، فقد شكّل الشباب في جنوب السودان عملية السلام عن طريق مشاركتهم في منتدى التنشيط الرفيع المستوى، وزيادة مشاركة الشباب في هياكل الحكم على نطاق أوسع وتسمية أول وزير لشؤون الشباب وإنشاء ائتلاف للمجتمع المدني بقيادة الشباب. وبالرغم من هذه الإنجازات لا يزال شباب جنوب السودان يواجهون معوقات هيكلية للعمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك تزداد القيود المفروضة على الحيز المدني لمشاركة الشباب في ظل جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، نكرر ملاحظات غاتوال، وندعو الحكومة إلى كفالة مشاركة الشباب بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك العمليات السياسية والممارسات الديمقراطية.

ويجب علينا أن نصرر بعد مضي عامين على التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط. فالتناسل يرغبون في العيش في سلام. ويجب على القادة السعي إلى تحقيق ذلك.

## بيان البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة

أشكر السيد ديفيد شيرر والسيد مارك لوكوك والسيدة رامبانغ تاي على إحاطاتهم.

لقد شهدنا قبل عامين التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وللأسف، ما زلنا بعيدين عن الوصول إلى وضع مرضٍ. وعلى الرغم من تشكيل حكومة انتقالية في شباط/فبراير، تأخر كثيرا التنفيذ الكامل لتوحيد الوحدات العسكرية والمؤسسات الحكومية عن الموعد المحدد. ورحبنا في حزيران/يونيه، بالحل التوفيقى الذي توصل إليه الرئيس كير والنائب الأول للرئيس مشار بشأن تقسيم الولايات. وكنا نأمل في تجديد الزخم المساعد على تسريع الترتيبات الأمنية الانتقالية وجعل البلد أكثر قربا من التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

ومما يبعث على الحزن أن ذلك لم يتحقق. ونحث الرئيس كير والنائب الأول للرئيس مشار على التوصل إلى اتفاق بشأن حاكم أعالي النيل والمضي في نهاية المطاف إلى المسائل الملحة الأخرى.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ من تزايد العنف القبلي مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ولا يزال وقف إطلاق النار بين أطراف الاتفاق مستمرا وهو أمر إيجابي جدا بالنسبة لنا. لكن وفيما إذا استمر العنف على الصعيد دون الوطني فربما تأخذ الأمور منعطفا نحو الأسوأ، لا سيما بسبب الجائحة والفيضانات كعاملين إضافيين، ما يؤدي إلى كارثة إنسانية. ويؤسفنا كثيرا أن نشهد ضلوع سياسيين وقادة عسكريين رفيعي المستوى في تأجيج هذا العنف أيضا. ويشكل الوضع الراهن تذكرة حسنة التوقيت بضرورة فرض الجزاءات وحظر الأسلحة على الصعيد الإقليمي.

ويحدونا الأمل في أن تواصل سلطات جنوب السودان ملاحقة أفراد قوات الأمن قضائياً والحكم عليهم بالسجن على ارتكاب الجرائم الخطيرة، بما فيها العنف الجنسي. وإن من غير المقبول أن يُعَيَّن الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المناصب السياسية دون مساءلتهم إطلاقاً. ولا يمكن مكافأة الهجمات على السكان المدنيين بتعيين مرتكبيها في مختلف المناصب الرسمية. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب.

ولا تزال الحالة الإنسانية العامة في البلد مزريّة، بل ساءت أكثر بسبب هذه الجائحة. وبما أن الحالة الإنسانية ستتفاقم أكثر خلال موسم الأمطار، فإنه يتعين على حكومة جنوب السودان بذل كل ما في وسعها لمساعدة المواطنين. ويتطلب هذا استمرار تدفق المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية بوصفهما مسألة حياة أو موت خلال موسم الفيضانات. وينبغي ألا تُستخدم هذه الجائحة ذريعة لمنع تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أو إبطاء تنفيذ اتفاق السلام. ومما يسبب الحزن أيضا استمرار انتهاكات اتفاق مركز القوات.

وإذ نواصل دعم جهود البعثة الرامية إلى تعديل قوام قواتها بإعادة تحديد مواقع حماية المدنيين، فإننا نشدد على ضرورة كفالة العودة الآمنة والطوعية للنازحين المقيمين حالياً في مواقع حماية المدنيين.

وأود أخيراً وليس آخراً، أن أشكر أفراد البعثة والسيد ديفيد شيرر على عملهم خلال هذه الأوقات العصيبة للغاية.

## المرفق الثامن

## بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص، السيد ديفيد شيرر؛ والسيد مارك لوكوك؛ والسيدة نيانتشكووث رامبانغ تاي على إحاطاتهم الثاقبة.

أود أن أشدد على ثلاث نقاط على وجه الخصوص: النهوض بعملية سلام شاملة للجميع لا غنى عنها، والزيادة المستمرة في العنف بين القبائل والاستجابة التي لا بد من توفيرها للاحتياجات الإنسانية في جنوب السودان.

وتدعو فرنسا الحكومة الانتقالية إلى مواصلة جهودها بشكل حاسم لتنفيذ الاتفاق الذي أعيد تنشيطه لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. والاتفاق المتعلق بتوزيع مناصب حكام الولايات والدولة المبرم في 17 حزيران/يونيه وتعيينهم جميعا تقريبا خطوة هامة إلى الأمام. ويجب أن يتبع هذه الخطوات تعيين حاكم ولاية أعالي النيل وتشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي. وتذكر فرنسا بأن المشاركة الكاملة للنساء والشباب، في هذا الصدد، يجب أن تكون فعالة ومجدية.

ويجب إحراز تقدم ملموس أيضا بشأن الفصول الأخرى من عملية الانتقال، ولا سيما بشأن إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الإفلات من العقاب، من خلال إنشاء محكمة مختلطة، ولكن أيضا في مجال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين. فبدون العدالة والحكم الرشيد، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم.

وعلاوة على ذلك، فإن استمرار القتال بين الجماعات الموقعة وغير الموقعة على اتفاق السلام، انتهاكا لالتزامها باحترام وقف إطلاق النار، يمثل تهديدا خطيرا لعملية السلام.

ثانيا، إن زيادة العنف بين القبائل، ولا سيما في جونقلي، مسألة تثير قلقا بالغا. تؤجج الحلقة المفرغة من العنف والإفلات من العقاب انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تستهدف النساء والأطفال. إن زيادة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس غير مقبولة ويجب التصدي لها برد تشريعي وقضائي قوي. ونرحب باعتماد خطة العمل المعنية بالأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في شباط/فبراير الماضي، وندعو إلى تنفيذها بالكامل. وتدعو فرنسا كذلك سلطات جنوب السودان إلى الالتزام بوقف اختياري لتطبيق عقوبة الإعدام بهدف إلغائها نهائيا. وفي سياق جائحة مرض فيروس كورونا، تشدد فرنسا على ضرورة أن تنفذ جميع الجهات الفاعلة في جنوب السودان وقف إطلاق النار الذي طالب به المجلس في قراره 2532 (2020) تنفيذا كاملا.

وفي هذا السياق، تظل جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حيوية الأهمية لا كغفلة حماية المدنيين المقيمين في مواقع الحماية فحسب، بل والمقيمين خارجها. وأود أن أذكر بأن البعثة يجب أن تكون قادرة على التحرك بحرية لكي تتمكن من تنفيذ ولايتها. وفي هذا الصدد، يجب كفالة الاحترام الكامل لأحكام اتفاق مركز القوات.

وكما أشار السيد لوكوك، فإن الحالة الإنسانية في جنوب السودان لا تزال مأساوية ولا تزيد إلا سوءا. وقد أُجبر أكثر من 1.6 مليون شخص على الفرار داخل بلدهم، ولجأ نحو 2.2 مليون شخص إلى

البلدان المجاورة. ويؤثر الجوع على 6 ملايين شخص في جنوب السودان. ولذلك، من الملح أن تيسر جميع الأطراف، وفقا للقانون الدولي الإنساني، إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق.

وعلاوة على ذلك، فإن عمليات قتل العاملين في المجال الإنساني في ولايات جونقلي ووسط الاستوائية والبحيرات مرفوضة ويجب التحقيق فيها من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الأعمال بلا هوادة. وأنتي على استجابة البعثة التي أعلنت عن إنشاء قواعد مؤقتة في مقاطعة لوبونوك ردا على تجدد الهجمات المسلحة ضد المدنيين وقوافل المساعدة الإنسانية. ويجب أن تكون حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والطبي، أولوية مطلقة.

وأخيرا، أود أن أذكر بدعم فرنسا الكامل لجميع أفراد البعثة، وكذلك للجهات الفاعلة الإنسانية والطبية الموجودة في جنوب السودان. إن شجاعتهم وتصميمهم يسهمان يوما بعد يوم في السلام.

## المرفق التاسع

## بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنج

اسمحوا لي في البداية، باسم النيجر وجنوب أفريقيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 1+3)، أن أشكر السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية؛ والسيدة نياتشنكووث رامبانغ تاي، مديرة الشؤون الجنسانية والعدالة الاجتماعية، بعثة تقديم المساعدة لأفريقيا، على عروضهم المفصلة.

إن جنوب السودان، كدولة ذات سيادة في مرحلة النشأة، لا تزال تسير طريقاً وعراً في سعيها من أجل مستقبل مزدهر. يواجه جنوب السودان اليوم مجموعة كبيرة من التحديات المعقدة، داخليا وخارجيا، كما يتضح من تقرير الأمين العام الأخير (S/2020/890).

وترحب مجموعة 1+3 بالتطورات الإيجابية في جنوب السودان، ولا سيما تشكيل الجهاز التنفيذي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي أعيد تنشيطها.

ونحن ثابتون في رأينا أن التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاق الذي تم تنشيطه عام 2018 لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما العناصر الرئيسية مثل شغل منصب الحاكم في ولاية أعالي النيل والالتزام بحصة نسبتها 35 في المائة لمشاركة المرأة في جميع المؤسسات الحكومية أمر حتمي لتهيئة بيئة سلمية وتحسين حماية المدنيين.

ونكرر كذلك النداء الذي وجهته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل حل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي الحالي، وإلى الأطراف لإعادة تشكيل المجلس وفقا للاتفاق الذي تم تنشيطه.

كما أن الحفاظ على وقف إطلاق النار أمر حاسم في دفع عمليات الحوار إلى الأمام، ولا سيما مع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق الذي أعيد تنشيطه. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة احترام وقف إطلاق النار. وترحب بالانخفاض العام في العنف السياسي ونقدر تصميم الرئيس سلفا كير ميارديت على معالجة المسائل الأمنية العالقة، ولا سيما تصاعد العنف بين القبائل في ولايات جونقلي والبحيرات وواراب والوحدة وغرب بحر الغزال. ونشيد أيضا بقرار نزع سلاح المدنيين وتشكيل فرقة عمل وطنية لمعالجة المصاعب القبلية المستمرة ومنازعات الرعاة، فضلا عن إنشاء لجنة للتحقيق في الفضائح المرتكبة ضد المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، نحث السلطات على مضاعفة جهودها وتعزيز جهاز الأمن في الدولة لضمان سلامة مواطنيها.

ولا يزال جنوب السودان يظهر النمو السياسي كديمقراطية في مرحلة النضوج، ليس على الصعيد المحلي وحسب، بل وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. والنهج المثير للإعجاب لعقد محادثات سلام ناجحة في جوبا دليل على هذه الحقيقة.

وفي الوقت نفسه، لا يزال جنوب السودان يواجه حالة إنسانية رهيبة تفاقت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وهذا، إلى جانب التحديات الاقتصادية الناجمة عن هبوط أسعار النفط في السوق العالمية وانعدام الأمن الغذائي الحاد حيث يعاني ما يقدر بـ 6 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي، لا تزال أمور مثيرة لبالغ القلق. ونحن نعترف بدعم المجتمع الدولي لاستكمال جهود الاستجابة الإنسانية التي تبذلها الحكومة، ولكن ما يزال هناك الكثير والكثير الذي يتعين القيام به. ولذلك، نشجع المجتمع الدولي على

المساعدة في سد العجز والوصول إلى مبلغ 1.9 بليون دولار المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان لعام 2020.

وبالمثل، ندعو قادة جنوب السودان إلى المساعدة في تيسير وصول المساعدات الإنسانية، ونحث السلطات على حماية العاملين في المجال الإنساني أثناء أدائهم لواجباتهم. وندين بشدة قتل اثنين من العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية، ونحث على إجراء تحقيق شامل في أعمال العنف تلك. وبالمثل، نشعر بالقلق إزاء العنف المستمر ضد الفئات التي أصبحت ضعيفة، ونؤكد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وإلى جانب العناوين الرئيسية للتحديات الإنسانية التي يواجهها جنوب السودان، تتطلب حكاية تغير المناخ أيضاً قدراً كبيراً من الاهتمام والعمل، حيث تؤكد الظواهر الجوية القاسية، بما في ذلك الفيضانات الموسمية، آثارها الضارة التي تتسبب في خسائر في الأرواح وسبل العيش. كما أن التغيرات في أنماط الطقس تهيئ أرضاً خصبة لتكاثر الجراد الصحراوي الذي تسلل إلى ولاية شرق الاستوائية، مهدداً سبل عيش الكثيرين ممن يعتمدون على زراعة الكفاف.

في الختام، لا تزال مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس زائداً واحداً متضامنة مع شعب وحكومة جنوب السودان. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن تقديرنا ودعمنا للجهود البناءة التي تبذلها البعثة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة سانت إيجيديو وجميع الجهات الأخرى المعنية ذات الصلة في السعي إلى إحلال السلام والاستقرار في جنوب السودان.

## المرفق العاشر

## بيان نائب الممثل الدائم بالإنابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام شيرر ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتهما، وأنا ممتن بشكل خاص للسيدة تاي على عرض قصتها ورؤيتها العملية والواضحة على المجلس. فقد بيّنا، مجتمعين، الحالة الإنسانية المتردية والمتدهورة التي يواجهها ملايين من مواطني جنوب السودان والحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان المملكة المتحدة إزاء العمل الذي تقوم به دوائر العمل الإنساني في جنوب السودان. لقد سمعنا اليوم مدى صعوبة بيئة العمل الإنساني؛ وبعد مقتل سبعة من عمال الإغاثة خلال هذا العام وحده، من المؤسف أن جنوب السودان لا يزال واحداً من أخطر الأماكن في العالم على عمال الإغاثة. ولكننا نعلم أنه لولاهم، لفقدنا عدداً لا يحصى من الأرواح.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل.

الأولى هي تنفيذ اتفاق السلام. لقد رحب المجلس قبل عامين بالقيادة التي أبدتها جميع الأطراف في التوقيع على اتفاق السلام. ورحبنا أيضاً في شباط/فبراير، على الرغم من التأخيرات الكبيرة، بما أبدته الأطراف من قيادة في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة. وشهدنا منذ ذلك الحين بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذت لبناء مؤسسات على مستوى الدولة. ومع ذلك، يحتاج شعب جنوب السودان إلى رؤية ثمار السلام. وقد سمعنا هذه النقطة كثيراً من الزملاء اليوم. ويجب الآن التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام، ونحن على استعداد لدعم مواصلة التقدم.

ولكن العنف المستمر هو المحرك الرئيسي للحاجة الإنسانية في جنوب السودان. ويساورنا قلق عميق إزاء العنف المتزايد الذي أدى إلى وقوع عدد كبير من القتلى المدنيين في الأشهر الأخيرة. وندعو الحكومة في جوبا وجميع المعنيين إلى بذل جهود متضافرة لوقف القتل ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الحوكمة والحوار الفعالين على الصعيدين الوطني والمحلي. ويشمل ذلك معالجة المسائل العالقة في إطار اتفاق السلام، ولا سيما تعيين حاكم لولاية أعالي النيل. كما ندعو الأطراف غير الموقعة إلى المشاركة في عملية روما وندعو جميع الأطراف إلى احترام وقف الأعمال العدائية. ومع تعرض حياة آلاف من أبناء جنوب السودان للخطر، فإن ثمة حاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى التسوية الودية والتعاون.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أدى توقف عملية السلام والعنف المتزايد على المستوى دون الوطني إلى تفاقم التدهور الصارخ للحالة الإنسانية. والحالة متردية كما سمعنا اليوم: فهناك 7.5 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية وهناك تدهور اقتصادي وتزايد في خطر المجاعة. ويزيد من حدة ذلك أثر جائحة مرض فيروس كورونا والجراد الصحراوي والفيضانات. ويواجه أكثر من نصف السكان بالفعل انعداماً حاداً للأمن الغذائي، وتواجه بعض المناطق الآن احتمالاً حقيقياً جداً لمواجهة أوضاع تشبه المجاعة. ويجب معالجة هذا الأمر من دون تأخير. ويشير إعجابي النهج المبتكر الذي ينتهجه وكيل الأمين العام لوكوك في التعامل مع تلك التحديات. ولكن خلاصة القول واضحة: إنهم في حاجة إلى المزيد من الموارد.

والعقبة الأخرى هي محدودية إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والتي تؤدي من هم في أشد الحاجة إلى هذه المساعدات. ومرة أخرى، سرنا أن نسمع أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يستخدم وسائل مبتكرة لمواجهة التحديات وتقديم الإمدادات، ولكن من الحيوي أيضاً أن تكفل حكومة جنوب السودان إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المجتمعات المحلية المحتاجة وأن تتمكن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الاضطلاع بولايتها من دون عوائق.

أخيراً، وفيما يتعلق بحماية المدنيين، فإن من المقلق للغاية أن نسمع عن تصاعد العنف، ولا سيما وجود جهات فاعلة من خارج جنوب السودان مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة. وفي نهاية المطاف، تقع المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطني جنوب السودان على عاتق حكومة جنوب السودان، بما في ذلك ما يتعلق بمن يعيشون حالياً في مواقع الأمم المتحدة لحماية المدنيين. وينبغي تنفيذ خطة البعثة لإعادة تعيين مواقع حماية المدنيين من خلال التشاور الوثيق مع المجتمعات المحلية المتضررة ومع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في إطار عملية شفافة تعطي الأولوية للسلامة والأمن. ويشجعنا، مرة أخرى، سماع الممثل الخاص للأمين العام شيرر وهو يتحدث عن كيفية تكيف البعثة مع بيئة عملها وإيجاد سبل جديدة لتنفيذ ولايتها.

وكما قال آخرون، فمن المهم للغاية أيضاً أن يتعاون جنوب السودان مع البعثة بدلاً من أن يعرقل عملها وأن يكفل قدرة البعثة على الوفاء بولايتها المتمثلة في حماية المدنيين. وأضـم صوتي إلى كريستوف وغيره من المتكلمين لأقول إننا نأمل أن ينضم إلينا ممثل جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ليقدم لنا وجهة نظر الحكومة بشأن هذه المسائل، وأيضاً للاستماع مباشرة إلى شواغل المجلس والإحاطات.

إن شعب جنوب السودان يستحق السلام والاستقرار الدائمين. وندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها لتحقيق ذلك الهدف بروح التعاون المتوخاة في اتفاق السلام لعام 2018.

## المرفق الحادي عشر

## بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر الممثل الخاص شيرر على تفانيه من أجل جنوب السودان وعلى إحاطته الزاخرة بالمعلومات التي قدمها اليوم. كما أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على تزويدنا بآخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية المتردية في البلد.

وتشيد الولايات المتحدة بتفاني السيدة تاي في بناء السلام في جنوب السودان. ونكرر دعوتها إلى المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في جميع المجالات وعلى جميع مستويات القيادة السياسية وفي عملية السلام، ونشكرها جزيل الشكر على إحاطتها المقدمة اليوم. ونأمل حقاً أن نواصل الاستماع إليها في الأيام والسنوات المقبلة.

صادف يوم 12 أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية الثانية لتوقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد اتخذ قادة جنوب السودان خطوات شجاعة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والبدء في إنشاء مؤسسات على مستوى الولايات وعلى الصعيد المحلي. وبدأت عملية بناء جيش موحد. وأسفرت المفاوضات مع الجماعات المسلحة غير الموقعة على الاتفاق عن وقف للأعمال العدائية، وإن كان ذلك لم ينفذ تنفيذاً كاملاً.

إن الولايات المتحدة على وعي تام بالجهود - المحلية والإقليمية والدولية - التي تدعم تحقيق تلك النقاط المرجعية. ونشيد بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الشركاء الإقليميين الذين يواصلون القيام بدور رئيسي في تحقيق التقدم. كما أننا نقرّ بدور جنوب السودان في التوسط لإبرام اتفاقات سلام في السودان ونرحّب بذلك.

ومع ذلك، فقد حان الوقت الآن لكي تضاعف قيادة جنوب السودان جهودها للتعبيل بتنفيذ اتفاق السلام الخاص بها وتحقيق الاستقرار والأمن للشعب السوداني. فلم يشهد شعب جنوب السودان بعد فوائد ملموسة من الالتزامات السياسية التي قطعها زعماءه. وسيظل هذا هو الحال إلى أن يتبنى قادة جنوب السودان تبنياً تاماً اتفاق السلام الخاص بهم نصاً وروحاً.

وعندما التقت السفيرة كرافت بالنساء في ملكال في العام الماضي، سألتهن متى سيعتقدن أن السلام قد تحقق أخيراً في جنوب السودان. وقالت لها هؤلاء النساء إنهن سيصدقن عندما يتمكن من زيارة السوق وجمع الحطب بدون خوف من العنف. وسيصدقن عندما يمكنهن توفير ما يكفي من الغذاء لأسرهن حتى يتمكن أطفالهن من أن يذهبوا إلى المدرسة وألا يعانون من الجوع. وسيصدقن حقاً عندما يشاهدن جنوداً سابقين من مختلف الأطراف المتحاربة يسيرون جنباً إلى جنب ويعملون معاً لحماية الشعب.

وللأسف، لا نزال بعيدين عن تلك النقطة التي يمكن فيها لشعب جنوب السودان أن يصدق أن السلام قد جاء إلى البلد. ويظل العنف في جنوب السودان منتشرًا على نطاق واسع، وقد ازداد منذ العام الماضي. وقُتل أكثر من 1 000 مدني هذا العام. ويُرتكب العنف الجنسي والجنساني بدون عقاب، ولا يزال اختطاف النساء والأطفال مستمرا بدون هوادة.

وكما أوضح وكيل الأمين العام لوكوك في إحاطته (المرفق الثاني)، فإن الحالة الإنسانية في جنوب السودان لا تزال من أشد الحالات سوءاً في العالم، وهي مرتبطة مباشرة بالنزاع والعنف المستمرين في البلد.

ويصيب الجوع ما يقدر بـ 6 ملايين شخص في جنوب السودان. وقد تشرد أكثر من 157 000 شخص منذ شهر شباط/فبراير. وقد قتل تسعة من عمال الإغاثة الإنسانية هذا العام. وتتسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) احتياجات مالية وإنسانية إضافية، مما يزيد من حدة التحديات التي يواجهها أولئك الذين يسعون إلى الحكم بفعالية في جنوب السودان.

ولكن خلال هذه الأوقات الصعبة، تواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب شعب جنوب السودان. وقد عاد مبعوثنا الخاص لتوه من جوبا، حيث حث الرئيس كير ونواب رئيس جنوب السودان على إجراء إصلاحات فورية واستثمارات ذات مغزى في اتفاق السلام. وكان المبعوثون الخاصون الثلاثة من الترويكاف في جوبا معاً للمرة الأولى منذ عام 2017، حيث وجهوا رسائل مشتركة وجهاً لوجه إلى القادة والعاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني.

ولا تزال الولايات المتحدة أكبر جهة تقدم المساعدة الإنسانية التي ازدادت خلال جائحة كوفيد-19. وقد قدمنا حتى الآن أكثر من 40 مليون دولار في شكل مساعدة تتعلق بمكافحة الفيروسات. هذا بالإضافة إلى الاستثمارات السابقة في جنوب السودان التي بلغ مجموعها 6 بلايين و 400 مليون دولار على مدى السنوات العشرين الماضية.

ولا تزال نساند بقوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعملها المنقذ للحياة لحماية المدنيين في النزاعات. ونرحب باستمرار الانتشار السريع للبعثة في جونقلي وأماكن أخرى، ونشجع على ذلك، لتوفير الحماية وردع العنف ضد المدنيين.

ولا تزال حماية المدنيين في مواقع حماية المدنيين مهمة أساسية. وفي الوقت الذي تواصل فيه البعثة نقل دورها في تلك المواقع، نحث على التنسيق والشفافية بشكل مفيد مع مجتمع المساعدة الإنسانية ومع المشردين. ونتطلع أيضاً إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي تقوم به البعثة.

وفي الأشهر المقبلة، ستحكم الولايات المتحدة على التقدم المحرز في عملية السلام في جنوب السودان في عدد قليل من المجالات الرئيسية.

أولاً، ينبغي إنهاء القيود التي يفرضها جنوب السودان على دوريات البعثة وتنقل أفرادها. والبعثة عنصر حاسم في هيكل السلام في جنوب السودان، وقد أنقذت عملياتها آلافاً عديدة من الأرواح. ويتعين على قادة جنوب السودان البدء في التعامل مع البعثة كشريك وليس كعدو.

ثانياً، ينبغي لجميع الأطراف والجماعات المسلحة أن تلتزم بوقف الأعمال العدائية أو بوقف إطلاق النار. ونظراً للعنف الذي اندلع مؤخراً في ولايتي الاستوائية، فإننا ندعو الطرفين إلى التقيد بالتزاماتهما، بما في ذلك تجديد التزامهما تحت رعاية سانت إيجيديو، بإنهاء النزاع واستئناف الحوار بينهما على وجه السرعة.

وأخيراً، ندعو إلى بذل الجهود لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إحراز تقدم في تنفيذ المحكمة المختطة لجنوب السودان؛ وضمان قدرة مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية المعارضة على العمل بدون تهريب؛ والحد من الفساد من خلال تنفيذ الأحكام المتعلقة بالحوكمة المشتركة والشفافية المالية والمساءلة في اتفاق السلام المنشط.

وهذه المجالات التي ينبغي إحرار تقدم فيها ليست جديدة. وهي تجسد الالتزامات التي قطعها قادة جنوب السودان بالفعل وأيديتها المنطقة والمجتمع الدولي. إننا نطلب ببساطة من قادة جنوب السودان الوفاء بالتزاماتهم.

وإذا تمكن هؤلاء القادة من تحقيق تقدم الآن، ووضع الخلافات جانبا، وتسريع تنفيذ اتفاق السلام، فإننا نعتقد أن شعب جنوب السودان سيبدأ في تحقيق المزيد من الاستقرار والأمن والازدهار. وسيتكثرون من الاعتقاد بأن السلام قد حان.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب جنوب السودان والعمل مع الحكومة الانتقالية والمجلس من أجل تمكين السلام والازدهار في البلد والمنطقة.

### بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام، والسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطتهما الثابقتين. ونكرر دعماً الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والسيد شيرر في هذه الفترة العصيبة لتعشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وأشكر أيضاً السيدة رامبانغ تاي على إحاطتها.

وترحب فييت نام بالتطورات الإيجابية التي لا تزال قائمة نسبياً في جنوب السودان منذ تشكيل الحكومة الانتقالية. ونشيد بجهود الأطراف المعنية في تنفيذ اتفاق السلام لعام 2018 والتمسك بوقف إطلاق النار الدائم. وهذا أمر مشجع للغاية بالنظر إلى أن البلد يواجه تحديات مختلفة في الأشهر الأخيرة بسبب جائحة كوفيد-19، والفيضانات العارمة وانعدام الأمن الغذائي المتزايد. ويسرنا أيضاً أن نرى الدور النشط لجنوب السودان كوسيط لعملية السلام في جاره السودان.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن التقدم لا يزال بطيئاً بشأن مسائل من قبيل الترتيبات الأمنية المشتركة وتشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية. ولا تزال مسألة العنف بين القبائل والمجتمع المحلي تثير قلقاً بشكل خاص.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، اسمحوا لي أن أبرز عدة نقاط.

أولاً، نؤكد مجدداً أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق السلام لعام 2018. وندعو الطرفين في جنوب السودان إلى عدم ادخار أي جهد لدفع الترتيبات الأمنية المشتركة قدماً، وإنشاء الجمعية الوطنية الانتقالية. ونشعر بالتشجيع لرؤية تمثيل المرأة في الحكومة والقيادة المحلية ومنتطلع إلى زيادة مشاركتها.

ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والأطراف الأخرى ذات الصلة في تعزيز السلام والاستقرار في البلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار الصعوبات والتحديات الراهنة في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، نشجع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبلدان المجاورة على تعزيز دعمها لأطراف جنوب السودان، بما في ذلك من خلال تدابير بناء الثقة والمساعدة التقنية. وستواصل الهيئة، باعتبارها الجهة الوسيطة، القيام بدور حاسم خلال الفترة الانتقالية.

ثانياً، نؤكد أهمية مواصلة التمسك بوقف دائم لإطلاق النار. وهناك أيضاً حاجة كبيرة إلى اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة للتصدي للعنف بين القبائل والمجتمع المحلي من أجل الحيلولة دون تأثر عملية السلام الحالية والتنمية المستدامة للبلد تأثيراً سلبياً. ونظراً لأن البعثة بدأت تتسحب من مختلف مواقع حماية المدنيين، يجب على الحكومة أن تواصل تعزيز مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين.

ثالثاً، من الأهمية بمكان التصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية في البلد. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا الفيضانات الأخيرة. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر على أكثر من نصف السكان. وندعو الحكومة والأطراف الأخرى في جنوب السودان

إلى مواصلة بذل كل ما في وسعها لتعزيز سبل العيش المستدامة للشعب. كما نحث المجتمع الدولي على تعزيز المساعدة الإنسانية لجنوب السودان في هذا الوقت العصيب.

رابعاً، نشيد بدور البعثة، ولا سيما حافظات السلام العاملات فيها، في هذه الفترة الصعبة من جائحة كوفيد-19، وسنواصل دعم عمل البعثة. وكذلك نشيد بجهود دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في التصدي للتحديات الإنسانية في جنوب السودان.

وأخيراً، تعيد فبييت نام التأكيد على أن الجزاءات أداة لا ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدمها إلا على نحو مؤقت وعلى أساس كل حالة على حدة من أجل تيسير صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي ألا تؤثر هذه التدابير تأثيراً سلبياً على سبل معيشة الشعب أو على الأداء الأساسي للحكومة أو تنمية البلد المعني المشروعة، وينبغي رفعها عند استيفاء شروط معينة. وستواصل فبييت نام العمل عن كثب، بوصفها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، مع الدول الأعضاء المعنية والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي في الدفع بتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأطراف في جنوب السودان، وبالتالي تيسير استعراض منتصف المدة لنظام الجزاءات في كانون الأول/ديسمبر.